

خلال عام 2025.. مدعومة بارتفاع كبير لمبيعات القطاع السكني واستمرار قوة «التجاري»

«الوطني»: مبيعات العقار لأعلى مستوياتها بـ4,4 مليارات دينار

عوض جزئياً من ضعف القطاع السكني.

وتراجعت أسعار السكن للربع الثاني على التوالي، ولكن بوتيرة أقل (1,7-٪). وعلى أساس سنوي، انخفض المؤشر العام للأسعار لأول مرة منذ الربع الرابع 2024، بضغط من تحاوط كبير في نمو أسعار العقار الاستثماري (0,4٪ على أساس سنوي، مقابل 5,3٪ في الربع الثالث) وتراجع عمق في أسعار السكن (4,7-٪ مقابل 1,8-٪). وقد يرتبط التعافي المستدام في الأسعار السكنية إلى حد كبير بإقرار قانون التمويل العقاري والذي من المتوقع أن يسهم في تعزيز السيولة وتوسيع نطاق الحصول على التمويل السكني. ولفت «الوطني» إلى أن هذه الزيادة كانت مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع لافت في مبيعات القسائم السكنية بمنطقة صباح الأحمد البحرية (129 مليون دينار)، ربما بسبب قرب تطبيق قانون مكافحة احتكار الأراضي الفضاء في يناير 2026.

وباستثناء هذه الصفقات، كان نمو المبيعات السكنية سيئاً أقل حدة (8,4+٪ على أساس ربعي، ما 0,6+٪ على أساس سنوي)، ما كان سيؤدي إلى تراجع إجمالي قيمة التعاملات العقارية في الربع الرابع بنسبة 3,5-٪ على أساس ربعي.

نمواً جيداً بنسبة 5,2٪ خلال عام 2025.

مبيعات الربع الرابع

وأضاف التقرير أن إجمالي المبيعات العقارية بلغ 1,3 مليار دينار في الربع الرابع 2025، متجاوزاً مستوى الذروة السابق المسجل بالربع الثاني من 2014، وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بفترة كبيرة في المبيعات السكنية التي بلغت 587 مليون دينار (+48٪) على أساس ربعي، +29٪ على أساس سنوي، وهي أقوى قراءة فصلية منذ الربع الثالث 2021. وواصل مؤشر أسعار العقار التراجع على أساس ربع سنوي خلال الربع الرابع من 2025، ولكن بوتيرة أبطأ (0,3-٪ مقابل 3,1-٪ في الربع الثالث)، مما يعكس بوادر استقرار في مستويات الأسعار. وجاء ذلك بدعم من ارتفاع أسعار العقار الاستثماري بنسبة 1,4٪، على أساس ربعي، ما



والمحافظ الاستثمارية - بدخول السوق العقاري (باستثناء السكن الخاص)، مما أسهم في انتعاش قوي لآداء الشركات العقارية في بورصة الكويت، إذ ارتفع مؤشر العقار بنسبة 49,9٪ في 2025. كما سجل الائتمان العقاري

تفعيل قانون مكافحة احتكار الأراضي الفضاء، في إعادة توجيه السيولة نحو العقارات الاستثمارية والتجارية. كذلك، سمحت التعديلات في يونيو 2025 لغبر الكويتيين - بما في ذلك الشركات المدرجة والصناديق

المستثمرين نحو الأصول المدرة للدخل، مدفوعاً - جزئياً بتيسير الوضع النقدي. كما ساهمت التعديلات التنظيمية على لأحة البناء في السكن الاستثماري، وإجراءات الحد من المضاربة في السكن الخاص (خصوصاً عبر

أوضح تقرير «الوطني» أن إجمالي المبيعات العقارية جاء أعلى بنحو 27٪ من العام السابق، مسجلة أفضل أداء في أكثر من عقدين وفقاً للبيانات المتاحة. وقاد هذا النمو قطاعاً العقار التجاري والاستثماري، إذ بلغت المبيعات التجارية مستوى تاريخياً قدره 953 مليون دينار، بينما حققت مبيعات العقار الاستثماري أسرع نمو بين جميع القطاعات (+39٪) سنوياً إلى 1,67 مليار دينار). أما المبيعات السكنية، فواصلت التعافي محققة نمواً بنسبة 14,3٪ إلى 1,75 مليار دينار في حين تراجع متوسط قيمة الصفقة الواحدة في عام 2025 بنسبة 5,2٪ ضمن القطاع السكني، مما قد يشير إلى تحول في الطلب نحو وحدات أصغر أو أقل قيمة في المناطق الخارجية.

كشفت تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني عن أن مبيعات العقار الكويت سجلت أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال عام 2025، حيث بلغت نحو 4,4 مليارات دينار، مشيراً إلى أن المبيعات سجلت خلال الربع الرابع مستوى قوياً، مدفوعة بارتفاع كبير في مبيعات القطاع السكني واستمرار قوة مبيعات القطاع التجاري. وأوضح التقرير أن هذا الارتفاع جاء مدفوعاً بنمو المبيعات ضمن قطاعي الاستثمار والعقار التجاري، إضافة إلى زيادة ملحوظة في مبيعات القسائم السكنية، مع لجوء بعض الملك إلى بيع القسائم الفارغة قبل دخول قانون مكافحة احتكار الأراضي الفضاء حيز التنفيذ مطلع العام الحالي.

وأشار «الوطني» إلى أن آفاق السوق العقارية خلال عام 2026 تبدو إيجابية، مع توقع استمرار هذا الزخم مدفوعاً باحتمالات المزيد من التيسير النقدي، والتشريعات التي تسمح للأجانب بتملك العقار (باستثناء السكن الخاص)، إلى جانب توقع إقرار قانون التمويل العقاري وتفعيل قانون مكافحة احتكار الأراضي الفضاء لحد من احتفاظ البعض بأراض سكنية غير مطورة.

وعلى مدار عام 2025 كاملاً،

«السكنية» تطلق دعوات التأهيل المسبق لـ3 مشاريع إسكانية كبرى

فبلغت 75,8٪ في نهاية ديسمبر، كما وقعت المؤسسة عدة عقود لإنشاء شبكة الكهرباء في مدينة جنوب صباح الأحمد السكنية، وأطلقت المؤسسة أيضاً دعوات التأهيل المسبق لثلاثة مشاريع تطوير سكني ضخمة، في خطوة تعكس تحولا استراتيجياً نحو دور إشرافي طويل الأمد عبر عقود تطوير تمتد لنحو 30 عاماً.

ذكر تقرير البنك الوطني أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية واصلت تقدمها في أعمال البنية التحتية لعدد من المشاريع الإسكانية الكبرى خلال الربع الرابع 2025، رغم تفاوت وتيرة التنفيذ. فحتى أكتوبر 2025، بلغت نسبة إنجاز الطرق الرئيسية 49,2٪ في جنوب سعد العبدالله، أما في جنوب صباح الأحمد السكنية

فبلغت 75,8٪ في نهاية ديسمبر، كما وقعت المؤسسة عدة عقود لإنشاء شبكة الكهرباء في مدينة جنوب صباح الأحمد السكنية، وأطلقت المؤسسة أيضاً دعوات التأهيل المسبق لثلاثة مشاريع تطوير سكني ضخمة، في خطوة تعكس تحولا استراتيجياً نحو دور إشرافي طويل الأمد عبر عقود تطوير تمتد لنحو 30 عاماً.

ذكر تقرير البنك الوطني أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية واصلت تقدمها في أعمال البنية التحتية لعدد من المشاريع الإسكانية الكبرى خلال الربع الرابع 2025، رغم تفاوت وتيرة التنفيذ. فحتى أكتوبر 2025، بلغت نسبة إنجاز الطرق الرئيسية 49,2٪ في جنوب سعد العبدالله، أما في جنوب صباح الأحمد السكنية

بمشاركة أكثر من 10 شركات.. وعقدت بالفترة من 19 إلى 26 يناير في المقر الرئيسي للبنك

..والبنك يطلق مبادرة «أسبوع الصحة والعافية» لموظفيه

المشاركة في المبادرة عن اعترافها بالتعاون مع مؤسسة مالية عريقة مثل بنك الكويت الوطني، مؤكدة أن مثل هذه المبادرات تسهم في نشر الوعي الصحي وتعزيز ثقافة العافية في بيئة العمل، وتمثل فرصة لتقديم حلول مبتكرة وخدمات متخصصة تساعد الموظفين في اتباع أسلوب حياة صحي ومتوازن.

يذكر أن البنك الوطني يحرص دائماً على إطلاق مبادرات وفعاليات ذات تأثير إيجابي وفعال بالمجتمع في العديد من المجالات مثل الصحة والرياضة والتعليم، انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية ودوره الريادي في دعم التنمية المستدامة وتعزيز الوعي المجتمعي وتوفير بيئة عمل ومجتمع أكثر صحة وتطوراً، بما يعكس على رفاهية الأفراد ويسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.



أفضل الحلول والخدمات التي تدعم صحة الموظفين ورفاهيتهم، مشيراً إلى أن هذه الشركات تعكس التزام البنك بتعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع، بما يسهم في تطوير بيئة عمل متكاملة تلبي احتياجات الموظفين وتدعم جودة حياتهم من جهتها، أعربت الشركات

حياة موظفينا الذين يشكلون الركيزة الأساسية لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية». وأكد الباقر أن العلاقات الوثيقة والراسخة لبنك الكويت الوطني مع العديد من الشركات والمؤسسات في مجال القطاعات تتيح له تنظيم مبادرات نوعية، تجمع بين الخبرات المختلفة لتقديم



العطاء المستمر، والابتكار والتميز». وتابع بالقول: «نسعى لتكرار مثل هذه المبادرات وتطويرها بشكل مستمر، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في مجال رفاهية الموظفين، فنجاحنا كمؤسسة مالية لا يعتمد فقط على الأرقام، بل على جودة

نمط حياة صحي ومتوازن». وأضاف: «إن هذه المبادرة ليست مجرد نشاط توعوي عابر، بل تعكس فلسفة البنك بالاستثمار في الصحة الجسدية والنفسية والرفاهية الشاملة للموظفين، باعتبارهم الثروة الحقيقية للبنك، فالوظف السليم والمعافى جسدياً ونفسياً هو أساس

بنك الكويت الوطني، يعقوب الباقر: «يؤمن بنك الكويت الوطني بأن موظفيه هم المحرك الأساسي لما يحققه من نجاحات وإنجازات، ومن هذا المنطلق يحرص باستمرار على إقامة مثل هذه المبادرات التي تجسد التزامه الراسخ بتوفير بيئة عمل صحية ومستدامة وتوفر كل ما يحتاجه الموظفون لاتباع

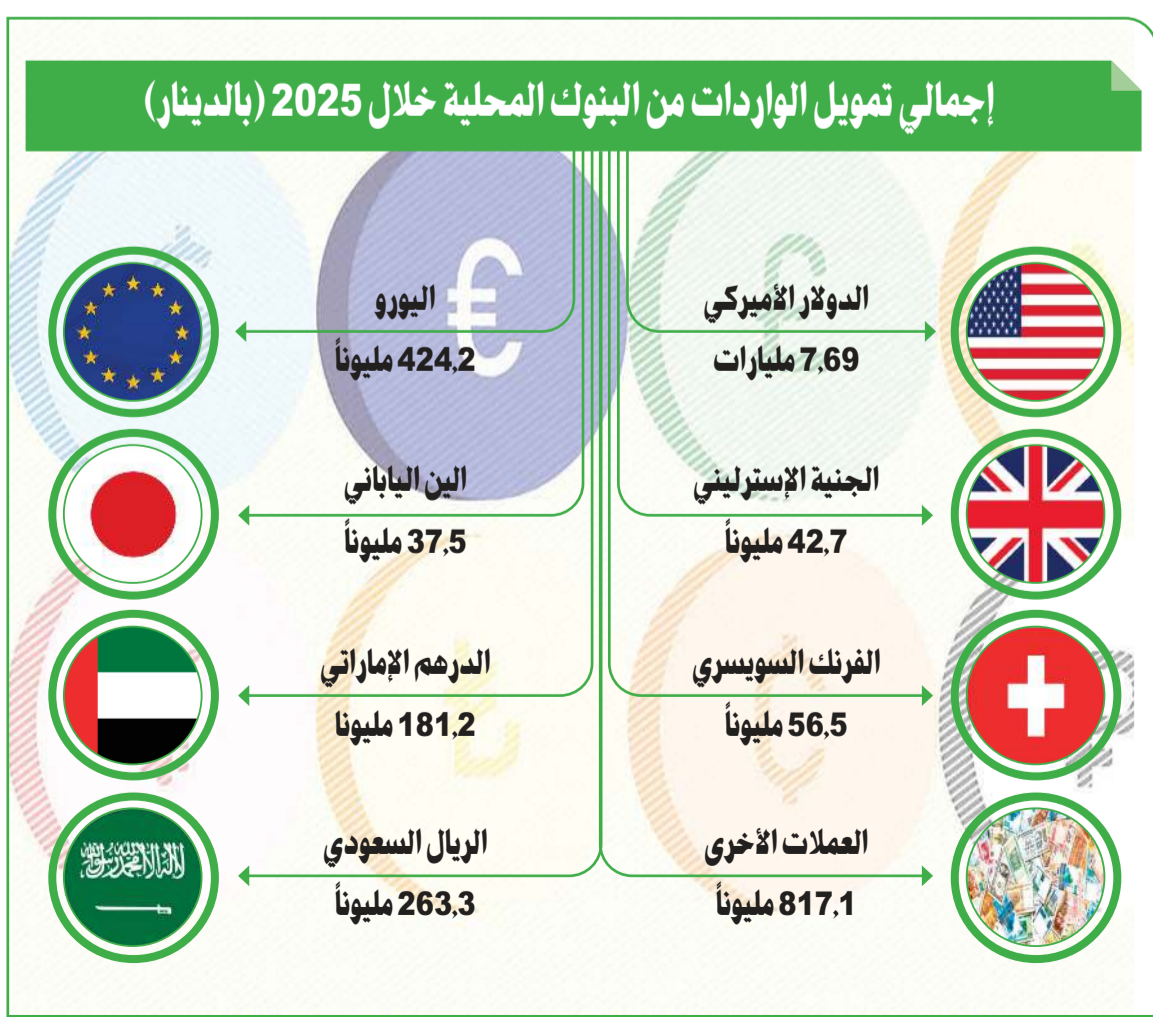


أطلق بنك الكويت الوطني مبادرة «أسبوع الصحة والعافية» لموظفيه، خلال الفترة من 19 إلى 26 يناير الجاري في المقر الرئيسي للبنك. وتهدف في هذه المبادرة، التي شارك فيها أكثر من 10 شركات متخصصة في مجالات الصحة، إلى تعزيز مفهوم الصحة والعافية بين الموظفين من خلال توفير مجموعة متنوعة من الأنشطة والخدمات التي تدعم الصحة الجسدية والنفسية للموظفين، وتشمل توفير صالات رياضية، ومناجر منتجات نمط الحياة الصحي، ومطاعم تقدم وجبات طعام صحية بنظام الاشتراك، بالإضافة إلى عيادات طبية لتقديم الاستشارات والفحوصات. وتأتي المبادرة، التي تم تنفيذها من خلال 3 مواقع في المقر الرئيسي للبنك لتسهيل



بنمو سنوي 17٪ وبزيادة قدرها 1,38 مليار دينار.. و2,46 مليار دينار قيمة الاعتماد المستندية

9,52 مليارات دينار تمويل الواردات من البنوك خلال 2025



العام الماضي بقيمة 996,2. تلاه في المرتبة الثانية شهر أكتوبر بقيمة 888,4 مليون دينار، ثم شهر مارس الماضي بقيمة 880,6 مليون دينار، تلاه شهر سبتمبر الماضي بقيمة 833,4 مليون دينار، ثم في المرتبة الخامسة شهر يوليو الماضي بقيمة 829 مليون دينار، وحل سادسا شهر أغسطس بقيمة تمويل بلغت 820,9 مليون دينار، وسابعاً جاء شهر نوفمبر بتمويل قيمته 789,5 مليون دينار، وفي المرتبة الثامنة جاء شهر يونيو بقيمة 734,7 مليون دينار، ثم شهر مايو الماضي بقيمة 734,3 مليون دينار. وجاء في المرتبة العاشرة شهر أبريل بقيمة 716,9 مليون دينار، ثم حل في الترتيب الحادي عشر شهر فبراير بقيمة 653,9 مليون دينار، ثم أخيراً شهر يناير بقيمة 641,3 مليون دينار.

وأشارت البيانات إلى أن التمويل من البنوك المحلية بالدولار خلال العام الماضي 2025، استحوذ على النصيب الأكبر بنسبة 80,86٪، وذلك بقيمة 7,69 مليارات دينار، من إجمالي التمويل البالغ 9,52 مليارات دينار، تلتها الاعتمادات المستندية بنسبة 25,9٪ بقيمة 2,46 مليار دينار، ثم بالوصول التحصيل بنسبة 3,74٪ بقيمة 356,9 مليون دينار.

أظهرت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي ارتفاع حجم تمويل الواردات الكويتية من البنوك المحلية خلال العام الماضي 2025، لتصل إلى 9,52 مليارات دينار وبنسبة نمو بلغت 17٪، وبزيادة قدرها 1,38 مليار دينار، مقارنة بـ 8,13 مليارات دينار في عام 2024. وعلى المستوى الشهري، فقد ارتفعت قيمة تمويل الواردات بنسبة بلغت 26,2٪ بقيمة 206,7 ملايين دينار لتسجل 996,2 مليون دينار بنهاية شهر ديسمبر الماضي مقارنة بـ 789,5 مليون دينار المسجلة في شهر نوفمبر الماضي.

فيما قفزت قيمة تمويل الواردات على المستوى السنوي خلال ديسمبر بنسبة بلغت 9,3٪ بقيمة 85,4 مليون دينار لتسجل 996,2 مليون دينار مقارنة بـ 910,8 ملايين دينار في شهر ديسمبر من العام الماضي 2024. وتفصيلاً، سجل تمويل البنوك المحلية خلال شهر ديسمبر الماضي أعلى قيمة خلال